التعديلات الأخيرة عززت سلطات رجال ابن سلمان

رأت وكالة بلومبيرج أن التعديل الحكومي الذي جرى في السعودية، الذي يعتبر الأول منذ مقتل الكاتب والصحفي جمال خاشقجي في أكتوبر، تعزيز لسلطات رجال ولي العهد.

وفي حين كان من المتوقع حدوث تغيير، لكن جاءت بعض التغييرات صادمة، كتعيين وزير المالية السابق "إبراهيم العساف" وزيراً للخارجية. ويمكن ملاحظة أبرز تلك التغييرات في التعديل الحكومي، فقد احتفظ جميع كبار مستشاري ولي العهد "محمد بن سلمان" بمراكزهم، بل واكتسبوا حقائب جديدة، وذلك في تحدٍ للتكهنات بأن دائرته الداخلية قد تتزعزع بعد مقتل "خاشقجي".

كما احتفظ ابن سلمان نفسه بجميع المناصب الرئيسية التي جعلته مسؤولا عن الشؤون السياسية والدفاعية والاقتصادية للمملكة.

ونوهت الوكالة إلى أنه رغم نفي الحكومة بشدة أن يكون ابن سلمان قد لعب أي دور في القتل، تمت الإطاحة بأحد كبار مستشاريه، وهو "سعود القحطاني"، من منصبه، ويزعمون أنه يخضع للتحقيق.

كما كانت هناك تكهنات قبل التعديل حول مصير قائد الملف الرياضي "تركي آل الشيخ"، الذي يُنظر إليه على نطاق واسع باعتباره واحداً من منفذي تعليمات ابن سلمان.

وقد تم تحريكه جانبياً إلى منصب جديد كرئيس لهيئة الترفيه، التي تشرف على صناعة متنامية تلعب دوراً رئيسياً بخطة إصلاح الاقتصاد المعتمد على النفط. ومن بين المستشارين الرئيسيين الآخرين رئيس الشركة العربية السعودية للصناعات العسكرية، "أحمد الخطيب"، الذي اضطلع بدور إضافي كرئيس للنشاط السياحي بالمملكة، و"فهد تونسي"، وهو مستشار مؤثر حصل على رتبة وزير.

وأضافت الوكالة: لقد حصل الحرس الوطني السعودي، وهو جهاز أمني داخلي مهم، على رئيس جديد، وهو الأمير "عبد الله بن بندر بن عبد العزيز". ويُنظر له على أنه مقرب من "ابن سلمان"، واعتبره الكثيرون نجماً صغيراً في السياسة السعودية منذ تعيينه نائباً لحاكم مكة العام الماضي. ويعد هذا هو التغيير الثاني للحرس الوطني في غضون عامين.

حيث كان معقل سلطة الملك الراحل "عبد الله"، قبل أن ينتقل إلى ابنه الأمير "متعب بن عبد الله". وذلك كله قبل احتجاز الأمير "متعب" وإبعاده عن منصبه خلال حملة مثيرة للجدل لمكافحة الفساد.

ومن المحتمل أن يكون إعطاء هذا المنصب للأمير "عبد الله بن بندر" علامة على أن "ابن سلمان" يريد إبقاء هيئة الدفاع المحلية الحيوية قريبة منه. وأشارت الوكالة إلى أن التعديل قد منح بعض الوظائف لجيل جديد من الأمراء الأصغر سناً، وإلى حفنة من الكبار كذلك، ربما رغبة بتحقيق التوازن في التأثير بين الجيلين.

ونقلت بلومبيرج عن المحلل السعودي "محمد اليحيى" قوله: "هناك بالتأكيد اعتماد على رجال الدولة القدامى وتجاربهم لتحقيق الفائدة بعملية التحول". وإلى جانب تعيين "العساف"، الذي احتجز أيضاً خلال حملة مكافحة الفساد العام الماضي، قبل أن يتم الإفراج عنه دون تعليق من السلطات، كان التغيير الرئيسي الآخر هو تعيين "مساعد العيبان" مستشاراً للأمن القومي.